

وليد نويهض*

بوتين... وعودة روسيا إلى الساحة الدولية

من يقارن بين المشهدين: الأول، لحظة الانكفاء في نهاية سنة ١٩٨٩، والثاني، لحظة استعادة الدور في مطلع سنة ٢٠١٨، يلاحظ وقوع تطورات دراماتيكية في مختلف دول العالم. فالتحولات التي حدثت دولياً في فترة زمنية محدودة لا تزيد على ٣٠ عاماً تكشف عن وجود متغيرات لم تكن محسوبة لدى مختلف الجهات المعنية بمراقبة التطورات الطارئة في مغرب الأرض ومشرقها.

مظلتها الجغرافية وفلكها القومي.

ثغرات بنيوية تؤسس لما بعدها

كيف جرت هذه التبدلات المتسارعة في فترة زمنية قصيرة، ولماذا؟ قبل الحديث عن الحاضر لا بد من عودة إلى الماضي القريب كي نقارب الحثثيات التي أدت إلى الانهيار الكبير.

آنذاك كانت الماركسية في طبعها الروسية/الأوراسية تترنح بعد تجربة كشفت عن ثغرات بنيوية لم تنجح الدعاية الأيديولوجية في ترميم تشققاتها السياسية. فالتكوين الاجتماعي - الثقافي الذي تشكلت منه الدول الاشتراكية جرف معه إلى الداخل

حين بدأت الفوضى تعم ألمانيا الشرقية (جدار برلين)

والمعسكر الاشتراكي (حلف وارسو)، وأخذ الاستقرار يتزعزع في جمهوريات الاتحاد السوفياتي، صدرت عشرات الكتب والأبحاث والمقالات التي تشيد بانتصار الغرب وهزيمة الشرق، وتحدث عن نهاية الأيديولوجيا والتاريخ وانكسار نظام الثنائية الدولية وسيادة الديمقراطية والليبرالية وانفراد أميركا بقيادة العالم إلى المكان الذي تريده. الآن وبعد مرور قرابة ثلاثة عقود على تلك الخطابات الوردية واللغة الانتصارية، شرعت تنمو وترتفع لهجة هادئة ومتواضعة تؤشر إلى احتمال عودة القطبية الدولية واستعادة روسيا مكانتها السياسية في التأثير في "الجوار القريب" منه، والدول الواقعة في إطار

* صحفي وباحث لبناني في الشؤون الدولية.

تحت اسم الكومنפורم (الأحزاب الشيوعية) في سنة ١٩٤٧. واستمرت هذه المنظمة الأممية تجرر نفسها وتنتقل من مطبّ أيديولوجي إلى آخر حتى انهارت نهائياً قبل تفكك الاتحاد السوفياتي في سنة ١٩٩١.

القاعدة الثالثة أيديولوجية (الماركسية - اللينينية)، وتقوم على فكرة الحزب القائد للدولة. فالدولة تابعة وتخضع لإدارة المكتب السياسي الذي يضع البرامج والخطط والمشاريع، ويكلف الجهاز البيروقراطي بالعمل على تنفيذ الاقتراحات وترتيب الوسائل التي تتكفل بتطبيقها ميدانياً. أدت الأيديولوجيا (الحزب الشيوعي) دور الضابط العقائدي الذي ينظم إيقاع الدولة وحركتها من دون انتباه إلى تعقيدات الواقع وتفاوت النمو بين المركز والأطراف وعدم توافق الأيديولوجيا بالضرورة مع مصالح الدولة، الأمر الذي أدى إلى ترهل الحزب وتكسّر طبقة بيروقراطية انتهازية أخذت تستفيد من الفرص، وتحوّل الأفكار إلى مجرد شعارات للتسليّة والتسويق، فانتهى الأمر إلى الانهيار وتبعثر الرفاق وتبخّر الأيديولوجيا في مرحلة التعثر والتصادم مع الوقائع التاريخية.

القاعدة الرابعة أمنية تعتمد على جهاز سرّي للمراقبة وجمع المعلومات والمطاردة لحماية الدولة من المخاطر المحيطة بها. وشكّل جهاز الاستخبارات الأمني (كي. جي. بي.) منذ تأسيسه في بدايات الثورة قوة حقيقية تتحرك تحت الأرض وبعيداً عن الصورة، وأدى دوره في ترسيم لوحات سياسية عن المحيط والداخل والخارج لا تتوافق بالضرورة مع توجهات الحزب القائد. وبسبب هذه الاستقلالية الوظيفية نجح

كثيراً من الترسبات المتوارثة من العهود السابقة، الأمر الذي ساهم في تأسيس أنظمة مغلقة تعتمد على أربع قواعد للحماية: القاعدة الأولى دفاعية (حلف وارسو). تأسس الحلف في تموز/ يوليو ١٩٥٥ مستفيداً من نتائج الحرب العالمية الثانية، وتألّف رسمياً من الاتحاد السوفياتي (١٥ جمهورية) وبلغاريا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا والمجر ويوغوسلافيا وألبانيا. بدأ الحلف قوياً، إلا أنه أخذ يتراجع بعد أن انسحبت منه ألبانيا (اعتمدت النموذج الصيني) ورومانيا (تشاوتشيسكو) ويوغوسلافيا (تيتو) تباعاً بعد حصول انتفاضات في المجر في سنة ١٩٥٦، وتشيكوسلوفاكيا (ربيع براغ في سنة ١٩٦٨). استمر الحلف برعاية سوفياتية وتحت قبضة مظلة أشرفت على ضبط المعسكر إلى أن سقط جدار برلين في سنة ١٩٨٩، وانسحبت ألمانيا الشرقية من المنظومة الاشتراكية في سنة ١٩٩٠، ثم حلّ "حلف وارسو" رسمياً في سنة ١٩٩١. القاعدة الثانية تضامنية تعتمد مبدأ الأممية الشيوعية (الكومنترن). تأسس الكومنترن في عهد لينين خلال الفترة ١٩١٩ - ١٩٢٠ في موسكو تحت يافطة الدفاع عن القضايا العمالية في العالم وتشجيع النخب على تأسيس أحزاب موالية لسياسة الاتحاد السوفياتي وقيادته. وشهدت هذه المنظمة الأممية مخاضات كثيرة منذ تأسيسها، ومرت بعثرات قبل الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) وبعدها، إلى أن حلّها ستالين في سنة ١٩٤٣ لإرضاء الولايات المتحدة والغرب، ثم أعاد تأسيسها بعد أن نجح في السيطرة على أوروبا الشرقية

أرهقت الدولة المركزية بأثقال كان من الصعب عليها تحمّل تبعاتها مع مرور الزمن. فالدولة السوفياتية كانت موصولة ومحاطة بحزام من الشعوب الإسلامية في الجنوب على طول "طريق الحرير" من غرب الصين إلى قزوين والبحر الأسود، وكانت كذلك مفتوحة شمالاً على جيب من الدول الواقعة على بحر البلطيق، كما كانت تقود مجموعة دول في إطار فضفاض من العلاقات الأيديولوجية (الرفاقية) من غرب وجنوب القوقاز إلى شرق أوروبا وألمانيا.

وكان من الصعب أن تستمر دولة في إطار "ماركسية سوفياتية"، وصفها ماركوز بالجماعية المتشئنة، وتشكلت في سياق قيادة الحزب الأيديولوجي للسلطة والمؤسسات. فالدولة في النهاية حاجة، ولها وظيفة ودور، ولا يمكن أن تصمد وتنجح في إطار تحالف حزبي (رفاقي) يدير الروابط الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية. فهذا النوع من الدول هو أشبه بالهيكل التنظيمي الهلامي الذي لا يستطيع تحمّل صدمات الاختراقات الدائمة، وليس في قدرته أن يصدّ عن كاهل الدولة تلك الأثقال الناجمة عن حاجات ومتطلبات قوى خارجة من مكان لا علاقة له بزمن الماركسية، ولا بتاريخ الدولة في روسيا. وبسبب هذا الهيكل التنظيمي الفضفاض عاشت "الماركسية السوفياتية" سلسلة أزمات دائمة تراكمت منذ نهاية الستالينية، إلى أن جاءت فترة ميخائيل غورباتشوف واتخاذ قراراً مغامراً تأسس على فكرة الإصلاح السريع وإعادة بناء إطار أصيب بالتخثر ولا تقوى قواعده على تحمّل التغيير.

ينتمي غورباتشوف إلى جيل ما بعد المؤسسين (ولد في سنة ١٩٣١)، وارتقى إلى

الجهاز في توليد طاقات وتأسيس خلايا سرّية تضع مصلحة الدولة العليا فوق جميع الاعتبارات الموقّنة والأمزجة الأيديولوجية. وربما يكون هذا السبب الخاص هو وراء صمود الجهاز وعدم تبعثره بعد انهيار دولة الحزب القائد وغيابها عن المشهد. لقد أدت هذه الأركان الأربعة دورها في تشكيل هيكل نجحت بداية في فرض شروطها وهيبتها على المحيط الإقليمي في آسيا الوسطى وقزوين والقوقاز والبحر الأسود. وهذه القوة الفائضة ساعدتها في تجاوز حدودها الجغرافية - السياسية، والانتقال إلى أوروبا الشرقية مستفيدة من تحالفها مع الغرب في فترة الهجوم المعاكس على ألمانيا النازية.

كان الاختراق العسكري موقّناً، لأنه بحاجة إلى منظومة تتلاءم مع طبيعة متطلبات أوروبا الشرقية التي لم تكن دائماً متكيفة مع طبعة أوراسية للماركسية لا علاقة تاريخية لها بأصولها الأوروبية. فالماركسية السوفياتية، كما يقول هربرت ماركوز، كانت "مستمرة في الاعتماد على المفاهيم الماركسية الأورثوذكسية" لتمييز المواقف والسياسات المتناقضة تناقضاً فاضحاً مع هذه المفاهيم، وكان مذهب "الاشتراكية في بلد واحد" طوال "الفترة الستالينية، يفيد أيضاً في تبرير الوظيفة القمعية للدولة السوفياتية تاريخياً"، وذلك في اعتبار أن الدولة "تمثل الجماعية المتشئنة التي يُستخدم فيها التمييز الماركسي، بين المصلحة المباشرة، والمصلحة الواقعية (الموضوعية، التاريخية) لتبرير بناء البنية السياسية".^١

لهذه الأسباب كلها تورطت روسيا الاشتراكية بشبكة من العلاقات الفضفاضة

انتهت إصلاحات غورباتشوف إلى الفشل عندما بدأ انهيار المعسكر والاتحاد والمنظومة الأيديولوجية، وخسرت موسكو كل ما كسبته بالقوة في نهاية الحرب العالمية الثانية.

لم يستطع غورباتشوف تحمّل جميع تلك النتائج المدمرة بعد انهيار أوروبا الشرقية وتفكك الاتحاد السوفياتي (في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) إلى ١٥ دولة توزعت على أربع قوميات: جمهوريات السلاف (روسيا؛ روسيا البيضاء؛ أوكرانيا)؛ جمهوريات البلطيق (أستونيا؛ لاتفيا؛ ليتوانيا)؛ جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية (كازاخستان؛ قيرغيزستان؛ تركمانستان؛ أوزبكستان؛ طاجيكستان)؛ جمهوريات القوقاز (أذربيجان؛ أرمينيا؛ جورجيا).

أمام هذا المشهد قرر غورباتشوف الخروج من الصورة السياسية بعد أن هبّت على ما تبقى من "الاتحاد السوفياتي" عاصفة روسية حاولت قدر الإمكان إنقاذ ما يمكن إنقاذه من بقايا فورة عصبية "قيصرية" في الوقت الضائع. وكان من الصعب تجميع القوة بعد أن جرى الاعتراف باستقلال الجمهوريات السابقة وإنشاء "رابطة الدول المستقلة"، لأن الرابطة كانت بحاجة إلى عصب مركزي يشد الأطراف، وهذا الأمر ليس ممكناً في ظل قيادة بوريس يلتسين المترهلة.

ينتمي يلتسين أيضاً إلى جيل ما بعد المؤسسين (ولد في سنة ١٩٣١)، وهو ورث "دولة" هي أشبه بالهيكل الفضفاض بعد أن تم انتخابه رئيساً لمجلس السوفيات الأعلى في سنة ١٩٩١، وتولى رئاسة الاتحاد الروسي بعد غياب غورباتشوف عن المشهد السياسي. كانت فترة يلتسين من أسوأ اللحظات التي

عضوية المكتب السياسي في سنة ١٩٧٩، في وقت شهد جنوب الاتحاد السوفياتي ثورة إسلامية كبرى في إيران أطاحت بالنظام الشاهنشاهي، وأعقبها تورط موسكو في مواجهة مع "المجاهدين" بعد غزوها أفغانستان.

لقد شكّل "الثقب" الأفغاني ثغرة في الجدار الحديد، وكشف عن عورات هيكل فضفاض أخذ يتزعزع حين تولى غورباتشوف رئاسة الحزب في سنة ١٩٨٥، ورئاسة الدولة في سنة ١٩٨٨. فحرب الخليج الأولى كانت قد شارفت آنذاك على الانتهاء، وتشكلت في ضوء نتائجها الموقته منظومة إقليمية شرعت تبتعد عن منطقة النفوذ السوفياتية، كما أن هجمات "المجاهدين" في أفغانستان راحت تجر "الدولة" إلى واحة من الرمال المتحركة وسط جمهوريات إسلامية تحيط بالمركز الروسي على طول خط السلسلة الجنوبية المنتشرة على ضفاف "طريق الحرير".

إصلاحات متأخرة... ثم انهيار

كان من الصعب أن يستمر الوضع على ما هو عليه من دون إجراء تعديلات على منظومة أيديولوجية لم يعد في إمكانها تحمّل أثقال تجربة دخلت في مخاض صعب، وباتت تداعياتها تدفع الأزمة من المحيط إلى داخل المركز. ولذلك قرر غورباتشوف الخروج من المستنقع الأفغاني بعد فوات الأوان، واتجه نحو إلغاء دور الحزب في قيادة الدولة، فأدت سياسة الغلاسنوست والبيريسترويكا إلى إحداث ثورة في أوروبا الشرقية بدأت بسقوط جدار برلين في سنة ١٩٨٩، وبدء تفكك حلف وارسو بعد انسحاب ألمانيا الشرقية منه في سنة ١٩٩٠.

بوتين يعيد بناء "الدولة القوية"

في ذلك الوقت، بدأ نجم فلاديمير بوتين يلمع من وراء الستار، وأخذ دوره يصعد بصفته خريجاً متفوقاً من جهاز الاستخبارات (كي. جي. بي. بي.) الذي نجح في الصمود على الرغم من الزلازل التي أسقطت الحزب والاتحاد والدولة والكونغرس والكونفدرام والحلف. كل شيء تقريباً تبخر من عالم "الأيديولوجيا السوفيياتية" باستثناء الهيئة الوحيدة التي تعمل سراً تحت الأرض. ينتمي بوتين إلى الجيل الجديد الذي وُلد بعد الحرب العالمية الثانية ونهايات العهد الستاليني (مواليد ١٩٥٢) حين كان عصب الدولة محكوماً بقبضة فولاذية. فهو شهد في شبابه بدايات الصعود، واكتسب خبرة حين عمل في جهاز الاستخبارات، وتولى مسؤولية الفرع في ألمانيا الشرقية بين سنتي ١٩٨٥ و١٩٩٠ ليشهد بدايات انهيار الأيديولوجيا والحزب وتفوق الدولة وانحسار نفوذها عن الساحة الدولية.

كانت التجربة الأمنية في ألمانيا الشرقية كافية لتعطيه فكرة عن أهمية الدولة في قيادة التحولات، وهو ما اكتسبه حين تولى مسؤولية رئيس لجنة الاتصالات الخارجية في سان بطرسبورغ في سنة ١٩٩١، وهي السنة التي شهدت بداية عهد يلتسين ونهاية الاتحاد السوفيياتي.

بدأ بوتين يتدرج في صعود سلم مؤسسات دولة تتفكك حين تولى مسؤولية نائب الشؤون الإدارية في الرئاسة الروسية في سنة ١٩٩٦، ثم نائب مدير ديوان الرئيس في سنة ١٩٩٧. خلال تلك الفترة كان بوتين يراقب تداعيات النهب والسرقة والفساد وأسلوب عمل المافيات (بارونات المال)، واكتشف أهمية

مرت بها موسكو في تاريخها المعاصر. فهذا الرئيس السكير ترك الأمور تتدحرج، وتشكلت في عهده مافيات سرقة ونهب وتهريب أموال وتحف ولوحات وودائع ذهبية وثروات طبيعية، وأخذ اللصوص (بارونات بيروقراطية) بتحويل المصانع والمزارع التابعة للدولة إلى ملكيات خاصة بيعت لاحقاً إلى شركات وبنوك ولوبيات بأسعار بخسة، الأمر الذي زعزع الاستقرار وتسبب بإفلاس الدولة وغرقها في بحر من الديون للمصارف الأجنبية والبنك الدولي.

وتزامنت المتغيرات الدراماتيكية في سنة ١٩٩١، في بداية عهد يلتسين، مع اندلاع حرب الخليج الثانية وتدمير البنية التحتية للعراق وتموضع القوات الأميركية بالقرب من صحاري منابع النفط. وشجع هذا المشهد المتناقض على نمو نزعة أميركية متشاورفة على جميع مراكز القوى في العالم، الأمر الذي ساعد على تأسيس خطاب التفوق ونصوص النهايات (نهاية التاريخ ونهاية الأيديولوجيا)، والانتهاى من الثنائية الدولية وتعددية الحضارات. لقد أعاد المشهد المتضارب التذكير بتلك "المركزية السوفيياتية" التي انهارت في مكان لتنزلق أيديولوجياً إلى الضفة الأخرى من المحيط الأطلسي.

وقعت في عهد يلتسين كوارث تُوّجت بتفاهم الفساد، وتتابع انهيار رابطة الدول المستقلة، ووقوع أزمة دستورية في سنة ١٩٩٣ انتهت بحل البرلمان وانجراف "روسيا" إلى هاوية سحيقة من الضعف والاهتراء تجلّت في نشوب حرب الشيشان الأولى في سنة ١٩٩٤، وإعلان نوع من الاستقلال السياسي عن موسكو.

١٩٩٩؛ الثالث، إعادة إنتاج هوية روسيا بالتعاقد مع الكنيسة الأورثوذكسية. وبحكم وظيفة بوتين السابقة، فإنه استخدم جهاز معلوماته لشنّ معركة ضد المافيات والبارونات، فشرع يصادر أملاكها وأموالها ويعيدها إلى حظيرة الدولة. كما شنّ هجوماً معاكساً ضد استقلال الشيشان الذي فُرض كأمر واقع في حرب ١٩٩٤ - ١٩٩٦، وجاء الهجوم رداً على اقتحام "اللواء الإسلامي" حدود داغستان، وانتهى بإلغاء استقلال الشيشان في سنة ٢٠٠١ وإعادة ضبط السيطرة الروسية في القوقاز على أنغوشيا وأوسيتيا الشمالية وداغستان. ترافقت التطورات العسكرية والأمنية والاقتصادية مع تحولات في الإجراءات الميدانية التي تمثلت في استعادة الكنيسة هويتها الروسية ودورها التقليدي، فأصدر بوتين قرارات تعطي بطيركية موسكو حق الإشراف على التعليم الديني في المدارس، وإعادة بناء أو ترميم ٢٥,٠٠٠ كنيسة. وكانت الخطوة الأهم في هذا المضمار إعادة جميع الأملاك التي تمت مصادرتها في العهد السوفياتي إلى الكنيسة التي أصبحت أقوى وأكبر مالك في روسيا بعد الدولة. هذه القرارات والخطوات الأولية ساهمت في تمكين عصب الدولة وإعادة الهيبة إلى أجهزتها، مصطحبة معها الكنيسة بصفقتها الإطار التقليدي الذي يعزز هوية روسيا وموقعها المتميز في محيطها ومجالها الجغرافي. فاستعادة الهوية الأورثوذكسية كانت بمثابة الرافعة الأيديولوجية للسلطة المركزية التي استبدلت "الماركسية السوفياتية" المصطنعة بأورثوذكسية روسية واقعية، وهو ما أكده بوتين حين أعلن في

الدولة ووظيفتها وحاجتها إلى قوة مساندة لها شرعية تاريخية تدعم موقعها ودورها بدلاً من الحزب. آنذاك لاحظ بوتين المخاطر التي تحملها بعثات التبشير إلى الداخل الروسي، وما يمكن أن تنتج من مراكز قوى تنافس المجال التاريخي للعقيدة الأورثوذكسية، فأقدم على إقناع يلتسين بإصدار قانون يقيد حرية الممارسة للديانات الأجنبية في سنة ١٩٩٧. كانت الخطوة تؤشر إلى بدء تبلور اقتناع لدى بوتين بأن الكنيسة هي حزب الدولة، وبأن الدولة هي من يقود الكنيسة وليس الحزب هو من يقود الدولة، كما كان الأمر في المرحلة السوفياتية. فالكنيسة هي بديل الحزب بصفقتها تمثل تقليدياً ٩٠٪ من سكان الدولة الروسية. وتزامن القرار مع صعود دور بوتين وتوليّه منصب مدير جهاز الأمن الفدرالي والأمين العام لمجلس الأمن في سنة ١٩٩٩، الأمر الذي حوّله أن يصبح رئيس حكومة روسيا في السنة نفسها حين كان يلتسين يستعد لمغادرة الكرملين في وقت عصفت بالبلد أزمة اقتصادية كبرى خلال الفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩. وكان من الطبيعي أن يتولى بوتين منصب الرئاسة بالوكالة حين قرر يلتسين التنحي عن موقعه بعد "خراب البصرة" في نهاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. انفرد بوتين بالرئاسة في مطلع سنة ٢٠٠٠، وبدأ نشاطه على ثلاثة صُعد: الأول، محاربة الفساد والحدّ من التهريب والنهب؛ الثاني، إنهاء استقلال الشيشان الذي أخذ بالقوة والبدء بحرب الإلغاء في نهاية سنة

على توازنات الداخل في وقت كان الخارج (الفضاء الدولي) يراقب من جهته جميع تلك التحولات السياسية التي باشرها بوتين منذ تولى رسمياً رئاسة روسيا في أيار/مايو ٢٠٠٠. ولذلك بدأ يرتب علاقته بدول الجوار، وباشرها بتوقيع وثيقة تعاون مع تركيا في السنة التي تولى فيها منصب الرئاسة. كان من الصعب أن تقف أميركا ودول الغرب متفرجة على التصحيحات، فبدأت منذ لحظة دخول بوتين الكرملين الثورات الملونة في محيطه السياسي السابق: هبت ثورة في صربيا في سنة ٢٠٠٠ على أنقاض حرب البوسنة - الهرسك التي انتهت في سنة ١٩٩٥ وتولدت منها أزمة كوسوفو في سنة ١٩٩٩؛ بعد صربيا جاءت ثورة جورجيا في سنة ٢٠٠٣ التي اندلعت لتعطيل مدّ خط أنابيب النفط والغاز من بحر قزوين إلى باكو - تبليسي - جيهان في سنة ٢٠٠١. بعد جورجيا جاء دور أوكرانيا التي انسحبت من رابطة الدول المستقلة التي تأسست من روسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وجاء الانسحاب رداً على دعوة موسكو أوكرانيا إلى الدخول في الاتحاد الجمركي لدول أوراسيا، وترافق مع ثورة برتغالية ابتدأت شرارتها في سنة ٢٠٠٤. بعد أوكرانيا جاء دور قيرغيزستان فاندلعت ثورة في سنة ٢٠٠٥ اضطرت بوتين إلى التدخل عسكرياً لحماية قواعد روسيا في جنوب البلد. لم تكن الولايات المتحدة في أفضل حال بعد أن تعرضت لهجمات إرهابية قوضت هيبتها الدولية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وأخرجتها من العرين، فاندفعت عسكرياً إلى الخارج وانتقمت من أفغانستان وأحكمت

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ "أن روسيا الاتحادية هي دولة أوراسية."^٢ كانت المصالحة التاريخية بين الدولة والكنيسة خطوة لا بد منها كي تستطيع السلطة المركزية أن تؤدي دور القيادة في إطار حماية متوارثة عن العهد القيصري، وتمتلك شرعية شعبية تقوم بدور الوكيل نيابة عن الحزب الفاشل. نجح بوتين في قلب معادلة التحالف من الحزب/الدولة إلى الدولة/الكنيسة، ففي السابق كان الحزب يقود الدولة ويديرها، أما الآن في مطلع عهد بوتين، فقد أخذت الدولة تقود الكنيسة وتدير شؤونها وترتب لها المهمات والوظائف. فالعودة معكوسة، وكانت ضرورية كي تستطيع الدولة استعادة ما خسرت في نهاية الحرب الباردة. لقد أخذت الكنيسة مكان الحزب، لكنها لم تأخذ دوره، إذ بقيت الدولة هي الطرف القائد في معادلة التحالف. في السابق كان الحزب يستخدم الدولة، أما الآن فإن الدولة هي التي تستخدم الكنيسة. جاءت هذه الصيغة لمصلحة مشروع بوتين، إذ أصبحت بنية الدولة الروسية أكثر تماسكاً من العهد السوفياتي، فقد تخلصت من إرث جمهوريات تحيط بها من الأطراف وتحمل هويات قومية ودينية مختلفة عن المركز. فالسلطة المتمركزة وراء أسوار الكرملين لم تعد بحاجة إلى التخلي عن هويتها التاريخية لمصلحة ترتيبات سياسية تقوم على الأيديولوجيا لا الواقع. أعطت هذه التعديلات خطوات بوتين المقبلة قوة دفع، وباتت رئاسته للدولة محاطة برعاية كنيسة عميقة الجذور في "المركز الروسي"؛ لكن المسألة لم تكن تتوقف

سيطرتها عليها في سنة ٢٠٠٢، ودمرت العراق واحتلته في سنة ٢٠٠٣.

وقف بوتين ضد الحرب على العراق وانخرط في جبهة مضادة لسياسة الولايات المتحدة التوسعية، فقد أدرك باكراً أن هناك محاولة لتطويقه من الجنوب على امتداد آسيا الوسطى لمنعه من التمدد، واستعادة نفوذ موسكو، وتعطيل استفادتها من التوظيفات والاستثمارات في نפט بحر قزوين وحقول الغاز.

وبسبب تلك المخاوف وضع بوتين خطة لتطوير الجيش وتحديثه، وبدأ بدفع مستحقات خدمة الديون بين سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٦ كي يتخلص من سياسة الارتهان للبنك الدولي والمصارف الأجنبية.

سياسة التخلص من الديون ساعدت الكرملين على التحرر من قيود أجنبية أثقلت كاهل الاقتصاد بسبب كثرة الشروط التي كانت تضعها المؤسسات المالية الأوروبية والأميركية على روسيا. وساهم مشروع تسديد الديون في إعطاء فرصة للتفكير والبدء بالبحث عن مخارج طرق لإنقاذ الوضع من الانهيار. كان على بوتين في مطلع رئاسته الأولى أن يضمن حدود روسيا من جهتين: الأولى من الجنوب (تركيا والقوقاز وقزوين)، والثانية من الغرب (أوكرانيا وبيلاروسيا وبلغاريا).

فالجهة الأولى تضمن لموسكو خطوط الملاحة في البحر الأسود وحرية استخدام المضائق وحق عبور السفن إلى البحر المتوسط، أما الجهة الثانية فتضمن حدود موسكو الأمنية والاقتصادية من خلال الحد من توسع حلف شمال الأطلسي (الناطو) شرقاً، ومنع الاتحاد الأوروبي (السوق الأوروبية المشتركة) من ضم دول تقع على ضفاف

مجالها الجغرافي - السياسي.

بدأ بوتين تحركاته على الجبهتين

الجنوبية والغربية ضمن خطة مدروسة

لضمان حياد دولتين إقليميتين تشكلان

مداخل ضغط وبوابات عبور إلى موسكو في

حال قرر الغرب استخدام ورقتهما. لذلك بدأ

الكرملين بدراس ملفات الخلاف مع تركيا -

وهي كثيرة ومتراكمة منذ عهد يلتسين. فهناك

تداعيات حرب أرمينيا - أذربيجان في سنة

١٩٩٩، والقيود التركية على حركة الملاحة

في البحر الأسود وما نجم عنها من اتفاقات

بشأن المضائق في سنة ١٩٩٨، والخلاف

على نشر صواريخ روسية في قبرص،

والتنافس على كسب مودة دول آسيا الوسطى

وجنوب القوقاز بعد تعزيز الوجود الروسي في

إثر حرب الشيشان الثانية في سنة ١٩٩٩،

ومصير أنبوب الغاز الذي يربط روسيا وتركيا

في قاع البحر الأسود، والذي جرى التوقيع

بشأن مده في سنة ١٩٩٧.

كانت العلاقات متوترة بين الجانبين

بسبب مخاوف روسيا من عضوية تركيا في

حلف الناتو وطموح أنقرة إلى الدخول في

الاتحاد الأوروبي، في مقابل مخاوف تركيا

من طموحات روسيا ومحاولات عودتها إلى

آسيا الوسطى وإعادة السيطرة على منافذ

الطرق التجارية ومنابع النفط وخطوط

الأنابيب.

واستمر القلق يتأرجح بين هبة باردة

وهبة ساخنة إلى أن وصلت حكومة العدالة

والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان إلى

السلطة في سنة ٢٠٠٢، واعتماد أنقرة سياسة

جديدة رداً على قرار قمة لوكسمبورغ في سنة

١٩٩٧ رفض طلب ضم تركيا إلى الاتحاد

الأوروبي.

إلى البحر الأسود. وقد استقوت جورجيا بالخطوة وأعلنت دخول قواتها إلى مقاطعتي جنوب أوسيتيا وأبخازيا، فردّ بوتين بهجوم ساحق ومدمر انتهى بتحطيم جيش جورجيا وتسجيل روسيا أكبر انتصار عسكري في منطقة القوقاز. وأدى نجاح الكرملين في استيعاب تداعيات الهجوم الجورجي إلى إجبار الناتو على سحب سفنه الحربية من البحر الأسود بعد شهر من دخوله.

كانت دلالات حرب جورجيا في سنة ٢٠٠٨ واضحة في نتائجها الميدانية، وهي منع أميركا من دخول البحر الأسود، وضمن مرور أنابيب النفط والغاز في جورجيا، والحد من محاولات الناتو اختراق مجال روسيا الحيوي التقليدي.^٢

ترافقت حرب تدمير الجيش الجورجي مع نهاية عهد جورج بوش الابن (القوة الخشنة)، وبداية فترة باراك أوباما (القوة الناعمة)، وإعلان واشنطن تجميع قواتها في العراق وأفغانستان تمهيداً لسحبها في نهاية سنة ٢٠١٠، ثم في نهاية سنة ٢٠١٤.

وقد تعامل بوتين بحذر مع الخطوات الأميركية، لأنه تخوف من احتمال نشوء حالات من الفراغ الأمني تشجع على الفوضى وعدم الاستقرار، ولذلك أخذ يستعد لمواجهة محتملة في محيط الجغرافيا السياسية والمجال الحيوي لروسيا. ولم يمض وقت طويل حتى بدأت الارتدادات تطفو على سطح العلاقات المتوترة أصلاً بين موسكو وواشنطن، حين تم احتواء "الثورة الخضراء" في إيران احتجاجاً على تزوير الانتخابات الرئاسية في دورة ٢٠٠٩، وإعلان البيت الأبيض توقيع معاهدة أمنية مع بولندا في سنة ٢٠١٠، أعقبه فوز المرشح المدعوم من

استغل بوتين حاجة تركيا إلى بديل يضمن مصالحها في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، فبدأ بإجراء اتصالات بهدف ترتيب العلاقات في إطار من الثقة المتبادلة، وقام بأول زيارة لأنقرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ونجح في توقيع ٦ اتفاقات شملت الغاز، والإرهاب، والقوقاز، والطاقة النووية، والبحر الأسود، والمضائق، وشراء الأسلحة. وردّ أردوغان الزيارة في سنة ٢٠٠٥، وجرى التفاهم على ضبط ملفات الغاز والعراق وقبرص والشيشان وإقليم ناغورني كاراباخ. أدرك الغرب معاني الزيارات المتبادلة بين موسكو وأنقرة وخلفياتها، فقرر الرد من خلال توسيع إطار حلف الناتو نحو الشرق، وأعلن انضمام بلغاريا ورومانيا إلى الحلف، الأمر الذي اعتبره بوتين خطوة استفزازية تهدف إلى مدّ النفوذ الأميركي إلى البحر الأسود وزعزعة الاستقرار في "الجوار القريب" من روسيا.

لم تتوقف خطوات دول الغرب عند هذه الحدود، فاتجهت نحو مزيد من التصعيد حين أعلنت استقلال كوسوفو (بوابة صربيا) في سنة ٢٠٠٧، وإقامة الدرع الصاروخي في بولندا وتشيكيا في سنة ٢٠٠٧، ومطالبة موسكو بسحب قواتها من جورجيا ومولدافيا. أمام هذا الهجوم إلى داخل الجغرافيا السياسية الروسية كان لا بد من وقوع مواجهة حامية لضبط احتمالات الاختراق بعد أن قررت جورجيا خوض غمار الحرب لتحسين شروط نفوذها في القوقاز، مستقوية بالمظلة الأطلسية التي ضمت إلى معسكرها بولندا والمجر وتشيكيا وأستونيا ولاتفيا. بدأت جورجيا الهجوم في آب/أغسطس ٢٠٠٨ حين أعلن الناتو دخول سفنه الحربية

والاستخبارات كان يمتلك معلومات وافية عن طبيعة المجتمع الأوكراني ونقاط قوته وضعفه، وكان يعرف تماماً خصوصية كل شريحة ومجموعة. فالمجتمع مركّب من بولنديين ورومانيين وروس وتشيكيين وسلاف وتتار، وتشكل القومية الأوكرانية ٧٧٪ من السكان، والروس ١٧٪، وهناك نسبة كبيرة تنحدر من أصول روسية. صحيح أن الأغلبية مسيحية ٨٩٪، إلا أن الكنيسة الأورثوذكسية منقسمة بين بطيركية كييف ٤٠٪، وبطيركية موسكو ٣٠٪، والكاثوليك ١٧٪، والبروتستانت ٣٪، وديانات أخرى مسلمة ويهودية ١٠٪.

هذا التشرذم القومي - الديني - المناطقي المعطوف على انقسام لغوي (أوكراني، روسي، وتتاري) أعطى بوتين فرصة للردّ على كل محاولة لتوسيع الحلف الأطلسي، أو السعي لمحاصرة روسيا وتطويقها بخطوط دفاعية متقدمة على حدودها. لذلك كان من الصعب أن يوافق الكرملين على هذا التدخل بعد أن نجح بوتين في ترتيب البيت، وبدأ يتطلع إلى إعادة ترميم وضعه الإقليمي وجواره الجغرافي. ولهذا السبب اعتبر الكرملين أن الثورة البرتقالية التي انفجرت في سنة ٢٠٠٤ كانت موجهة ضد بوتين ونجاحه في ضبط الوضع الأمني وتحسين الظروف السياسية، فردّ عليها برفع لافتات تطالب بالمجالس المحلية في المناطق الشرقية والجنوبية ذات الأغلبية الروسية، وإقامة نظام فيدرالي يمنحها حكماً ذاتياً، الأمر الذي أدى إلى فشل الثورة بسبب تعارضات خطابها السياسي وتناقضات مراكز القوى. وترافق فشل الثورة البرتقالية مع بدء

روسيا في الانتخابات الرئاسية الأوكرانية في سنة ٢٠١٠. وشكلت نتائج الانتخابات الأوكرانية بداية لعودة ملامح توتر يذكرّ بطروف "الحرب الباردة" وتلك التشنجات السياسية التي كانت تقع دائماً بين المعسكرين. وشكلت أوكرانيا في تلك الفترة حقل اختبار لموازن القوى بين جانب روسي يعتبر دول أوروبا الشرقية المجاورة لحدوده الغربية بمثابة حديقة خلفية لاستقراره الأمني، وبين جانب أميركي - أوروبي يعتبر أوروبا الشرقية منطقة دفاع عن خطوط حلف الناتو الأمامية. ولذلك دفعت أوكرانيا ثمن موقعها الجغرافي منذ كان يلتسين في الرئاسة، حين اضطرت في سنة ١٩٩٥ إلى تسليم ترسانتها النووية إلى موسكو، ثم توقيع اتفاق تفاهم مع الناتو في سنة ١٩٩٧ بهدف إضعاف نفوذ روسيا وعزل قوتها العسكرية عن شرق أوروبا. كان بوتين منذ بداية عهده غير مرتاح إلى التحركات الأوروبية والأميركية في أوكرانيا، ولذلك بدأ يتخوف من نشاطات دول الغرب ومحاولات إسقاط مرشحه الذي فاز في الانتخابات الرئاسية الأوكرانية، فشرع يؤسس علاقات مع جماعات سياسية في شرق البلد وجنوبه، مراهناً على تأييد الأقلية الناطقة بالروسية في أقاليم دونيتسك وخاركوف ولوهانسك. راهن بوتين على تركيبة المجتمع الأوكراني لحماية مصالح روسيا في حال قررت دول حلف الناتو التقدم شرقاً في اتجاه الحديقة الخلفية بهدف زعزعة الأمن والاستقرار في محيطها الجغرافي. ولم يكن رهان بوتين في غير موضعه، فهو بحكم تجربته الطويلة في أجهزة الأمن

إلى أن تتوضح صورة الموقف في منطقة القوقاز والقرم.

لم يمض وقت طويل حتى بدأت التحركات ضد موسكو عقب إسقاط الرئيس الفائز في الانتخابات (نظام يانوكوفيتش)، وهربه من العاصمة كييف، وتشكيل مجلس رئاسي اعتمد لغة معادية لروسيا وثقافتها وهويتها.

وترافق الأمر مع إجراءات اقتصادية (توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي)، وعسكرية (تسليح حكومة كييف)، وتشجيع تلك الحكومة على الدخول في مواجهة حربية ضد النفوذ الروسي.

وبدأت الأزمة الكبرى حين ضغط بوتين على كييف ومنعها من توقيع الاتفاق التجاري مع الاتحاد الأوروبي في سنة ٢٠١٣، وردت أميركا بإثارة القلاقل وزعزعة الاستقرار، الأمر الذي دفع موسكو إلى الاستيلاء على شبه جزيرة القرم وضمها إلى الاتحاد الروسي في شباط/فبراير ٢٠١٤، وراحت تحرّص الأقليات في أوكرانيا على الدخول في مواجهات مع حكومة كييف التي ارتكبت مجزرة بحق الأقلية الروسية في أوديسا (جنوب البلد) في أيار/مايو ٢٠١٤.

أمام هذا الهجوم الذي تعرضت له الأقليات في شرق أوكرانيا وجنوبها أصدر بوتين مرسوماً يقضي بمنح الأوكرانيين من أصل روسي، أو الناطقين باللغة الروسية، الجنسية الروسية، وطالب بنظام فيدرالي يضمن حقوق الأقليات في إطار مناطق الحكم الذاتي، وقد أقر البرلمان الروسي لبوتين بحق التدخل العسكري المباشر لحماية الأقليات في أوكرانيا. وشجع القرار البرلماني روسيا على حشد قواتها على الحدود الأوكرانية الشرقية، والتهديد بشنّ هجوم عسكري لحماية سكانها

صعود "الربيع العربي" في نهاية سنة ٢٠١٠، والذي انطلق من تونس وأخذ يتمدد بسرعة إلى ليبيا ومصر واليمن والبحرين وصولاً إلى سورية في الفصل الأول من سنة ٢٠١١.

وجاءت الأحداث الدراماتيكية لتؤكد توقعات بوتين بشأن حدوث متغيرات في حال انسحبت القوات الأميركية من مناطق تمركزها، وما يمكن أن تنتجه من فراغات أمنية وفوضى سياسية تزعزع الاستقرار.

لذلك اتّسم موقف بوتين منذ البداية بالحذر والقلق والتخوف من التداعيات العربية، واتجه إلى إعلان تحفظه على نتائج الانتفاضات، مؤكداً دعمه السلطة في سورية، بذريعة أن الفوضى ستؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد مصالح روسيا في منطقة المشرق العربي وشرق المتوسط.

لم يكن في إمكان بوتين التدخل فوراً في ذلك الوقت بسبب الصعوبات اللوجستية التي كان يعاني جرّاءها في منطقة البلقان والقوقاز وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، الأمر الذي أدى إلى تأجيل عملية الانخراط في المعركة السورية في انتظار ما ستسفر عنه المواجهة المحتملة في أوكرانيا وشبه جزيرة القرم (بحر آزوف، وهو الجزء الشمالي الشرقي من البحر الأسود).

آنذاك، بدأ بوتين يستعد للمواجهة المنتظرة بعد أن ضمن موقف تركيا بشأن المعابر والمضائق، على الرغم من اختلافه مع أنقرة على موضوع الأزمة السورية وأسلوب إدارتها والتعامل مع احتمالاتها. ولم يكن الملف السوري في تلك الفترة يحتل الأولوية في برنامج بوتين، لأنه كان يتوقع أن تثار في وجهه موسكو مشكلات أمنية تنطلق من الخاصرة الأوكرانية، ولهذا قرر تأجيل التدخل

لقد استفاد بوتين من ضمّ شبه جزيرة القرم، وضمنان صداقة تركيا، ومخاوف الناتو من تدهور الصراع في أوكرانيا، لنقل المواجهة إلى مكان أوسع وأبعد يختبر فيه قوته العسكرية، بعد أن لاحظ تردد الغرب في دعم المعارضة السورية، وتخوّف دولها من نمو قوى متطرفة (داعش) قد تهدد مصالحها في الشرق الأوسط.

شكلت الأزمة السورية فرصة ملائمة لاختبار القوة، فاندفع بوتين في البداية سياسياً، عبر دعم السلطة هناك باستخدام الفيتو ضد قرارات مجلس الأمن، واعترض على إنشاء محطة رادار أميركية في تركيا (بدأ تشغيلها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، واحتجّ على نشر شبكة دفاع صاروخية في وسط أوروبا، وقام بإرسال أربع سفن حربية إلى طرطوس. بعد ذلك انتقل من الدفاع السياسي إلى المشاركة العسكرية حين قرر إرسال قوات جوية وبرية بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والدخول في مواجهات مع فصائل المعارضة التي كانت مشتتة ومنتشرة في معظم الأراضي السورية باستثناء العاصمة دمشق والشريط الساحلي الممتد على الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. وأدى التدخل العسكري الروسي إلى منع التغيير السياسي في سورية، لكنه أعاد موسكو إلى المنطقة من بوابة دمشق.

يرى وسيم خليل قلعية أن التدخل العسكري الروسي سيعيد "موسكو وبقوة إلى منطقة الشرق الأوسط لتصبح روسيا الاتحادية مرة أخرى (...). لاعباً أساسياً لا يمكن تجاوزه في معادلة الشرق الأوسط، ولتُكسر الهيمنة الأميركية المطلقة على مصائر ومقدرات الشعوب العربية." كما أن

من سياسات كيبف المتطرفة، تلك السياسات التي لاقت الترحيب من الحلف الأطلسي الذي عزز قواته في رومانيا وبولندا ودول البلطيق، وقرر دعم وتسليح كل من يعارض موسكو ويواجهها.

وهكذا تحولت أزمة أوكرانيا منذ نهاية سنة ٢٠١٣ إلى مواجهة مفتوحة بين روسيا والغرب أنعشت مجدداً فكرة الحرب الباردة، وذلك بعد أن هدد بوتين بالتدخل المباشر واقتطاع أقاليم جنوب البلد وشرقه، وضمّها إلى الاتحاد الروسي، مثلما حدث في شبه جزيرة القرم (بحر آزوف) في إثر إجراء استفتاء شعبي (٦٠٪ روس؛ ٢٥٪ أوكرانيون؛ ١٥٪ تتار مسلمون)، إذ جاء التصويت لمصلحة الانضمام إلى قوة بوتين الصاعدة التي دخلت شبه الجزيرة بقصد حماية قواعدها العسكرية في البحر الأسود. وكانت ردة فعل الكرملين عنيفة ضد الخطاب القومي الأوكراني المتطرف، فقد نجحت في توظيف تحركات جرت لمصلحة روسيا ابتداء من آذار/مارس ٢٠١٤ في دونيتسك وخاركوف ولوهانسك وأوديسا (شرق البلد وجنوبه)، وانتهت بمواجهات عسكرية في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، باتت تهدد وحدة أوكرانيا وتدفعها نحو الانقسام على أساس فكرة الانتماء إلى الهوية واللغة والمذهب والمنطقة.^٤

أمام تفاقم الانقسام الإثني - الثقافي في أوكرانيا بين معسكر شرقي موالٍ لروسيا في مقابل معسكر غربي موالٍ للاتحاد الأوروبي والغرب، قرر بوتين الخروج من دائرة الإقليم والمجال الجغرافي السياسي القريب، ونقل المعركة الدولية إلى سورية وشرق المتوسط، للضغط على أوروبا وأميركا.

منابعها في كازاخستان وبحر قزوين إلى شواطئ البحر الأسود ومضائق العبور من تركيا إلى البحر الأبيض، كما نجحت في ضبط الأمن في الشيشان وإشاعة الاستقرار في القوقاز في إثر تدمير الجيش الجورجي وضمّ شبه جزيرة القرم وتهديد جورجيا وأوكرانيا بالتقسيم. ويرى وسيم خليل قلعية في استراتيجية بوتين ثلاث محطات: الأولى، مرحلة إعادة البناء، أو ما يسمى "عقيدة استعادة الدولة": الثانية، مرحلة بناء القوة العسكرية العابرة للقارات، أو "عقيدة فرض الاحترام": الثالثة، مرحلة تأكيد المكانة العالمية لروسيا الاتحادية، أو "عقيدة فرض التوازن الاستراتيجي".^٦

ويمكن القول إنه بفضل هذه الاستراتيجية عادت مجدداً إلى المسرح الدولي نظرية "تعددية الأقطاب" بصفتها البديل التاريخي من الثنائية القطبية التي سادت العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. كما أن المشهد اختلف بين نهاية سنة ١٩٨٩ (فترة التضعضع والانكفاء)، ومطلع سنة ٢٠١٨ (لحظة استعادة الهوية والموقع والدور)، وهي فترة قصيرة نسبياً لم يتوقعها خبراء بخطابات النهايات والانتصارات التي انتشرت بسرعة بعد سقوط جدار برلين، وغياب الاتحاد السوفياتي عن مسرح التاريخ، وانفراد الولايات المتحدة بالقيادة الدولية. ■

الوجود العسكري الروسي المستجد سيغير "مسار الأمور ليس في سورية فحسب، ولكن في كل منطقة الشرق الأوسط." فروسيا تريد "أن تتخذ من سورية موطئ قدم ثابت لها في الشرق الأوسط، وبذلك تضمن إطلالة بحرية على ساحل البحر المتوسط ضمن حدود برية مشتركة مع كل من تركيا وإسرائيل ولبنان والعراق والأردن، مما يؤدي إلى ترسيخ مشروعها في الشرق الأوسط حيث المياه الدافئة." وجاءت خطوة بناء القواعد في طرطوس وحميميم لتأكيد هذا البعد الاستراتيجي "كونها تشكل محطة التموين الأساسية للأسطول العسكري البحري الروسي في المتوسط وخارج روسيا الاتحادية." ويرى قلعية أن المكاسب الجيوسياسية التي أحرزتها موسكو حدثت "في ظل تراجع الدور الأميركي في الشرق الأوسط والعالم"، وأنه "لا بد من الاعتراف علناً بأن التدخل الروسي في سورية قد غير مجرى الصراع السوري، بالتأكيد فإنه غير قواعد اللعبة السياسية."^٧

اعتبر بوتين أن معركته في سورية لا تختلف كثيراً عن تلك المواجهات التي خاضها من سنة ٢٠٠٠ لاستعادة الدور الروسي في المحيط السلافي ودول الجوار القريب والمجال الجيوسياسي العالمي. فالبحر الأبيض المتوسط يمثل في النهاية الامتداد الحيوي لنمو قوة روسيا بعد أن نجحت في حماية أنابيب النفط والغاز من

المصادر

- ١ هيربرت ماركوز، "الماركسية السوفياتية"، ترجمة جورج طرابيشي (بيروت: دار الطليعة، ط ١، ١٩٦٥)، ص ٢٩، ٧٦، ٩٧.
- ٢ وسيم خليل قلعجية، "روسيا الأوراسية: زمن فلاديمير بوتين" (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط ٣، ٢٠١٧)، ص ١٨٦.
- ٣ انظر: معمر فيصل خولي، "العلاقات التركية - الروسية: من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل" (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط ١، ٢٠١٤)، ص ٢٨ - ٥٣.
- ٤ انظر: محمد الكوخي، "الأزمة الأوكرانية وصراع الشرق والغرب: جذور المسألة ومآلها" (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط ١، ٢٠١٥)، ص ٦٩ - ١٠٨.
- ٥ انظر: قلعجية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٩، ٣٤٢.
- ٦ المصدر نفسه.

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

استراتيجيا الجيش الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية والتهديدات المستجدة

إعداد وتحريير: أحمد خليفة